ورشة عمل منظمة العمل الدولية شبه الإقليمية لتبادل المعلومات حول التعاونيات

بيروت، ٢٣-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

الإطار المرجعي

التعاونيات: أكثر من طريقة للعمل

أعلنت الجمعية العامّة للأمم المتحدة سنة ٢٠١٢ سنة دولية للتعاونيات معتمدة القرار ١٣٦/٦٤، تأكيدًا على مساهمة التعاونيات في التنمية المستدامة وأثر التعاونيات على تقليص مشكلة الفقر وتوفير فرص العمل والإدماج الاجتماعي.

والتعاونية ما هي إلا تصديق على فكرة قديمة وهي التعاون. فتهدف التعاونية إلى إتاحة الفرصة أمام الأفراد للاتحاد وتجميع الموارد لتحقيق هدف مشترك لكان من الصعب عليهم تحقيقه باتّباع أي طريقة أخرى.

> يعني تعبير "التعاونية" جمعية مستقلة مؤلفة من أشخاص اتحدوا معاً طواعية لتحقيق احتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة عن طريق منشأة مملوكة ملكية جماعية ويشرف عليها ديمقراطياً.
>
> **منظمة العمل الدولية، توصية رقم ١٩٣ بشأن تعزيز التعاونيات**

حول العالم أكثر من مليار شخصًا ينتمون كأعضاء إلى تعاونيةٍ ما. وتُعرّف التعاونيات بذاتها دوليًا بالاستناد إلى سبعة مبادئ أساسية وضعها الحلف التعاوني الدولي في العام ١٩٩٥، واعتمدتها منظمة العمل الدولية في التوصية رقم ١٩٣.

مبادئ التعاونية السبعة:

- العضوية الطوعية والمفتوحة للجميع
- ممارسة الأعضاء للسلطة الديمقراطية
- المشاركة الاقتصادية للأعضاء
- الاستقلالية والاستقلال
- التعليم والتدريب والمعلومات
- التعاون بين التعاونيّات
- الاهتمام بالمجتمع المحلي

وتتميّز التعاونيات عن باقي المؤسسات بأن أعضاءها يديرون شؤونها فهم بالتالي المستفيدين من الأرباح المشتركة وأصحاب العمل في الوقت نفسه. وبالتالي يتمّ تقاسم المنافع والمخاطر سوية، في حين يعاد استثمار الأرباح في التعاونية أو يتم إيداعها في حسابات احتياطية أو توزع على الأعضاء وفقا لحجم تبادلاتهم مع التعاونية.

وللتعاونيّات القدرة على الارتقاء ببرنامج منظمة العمل الدولية للعمل اللائق، والتوصّل إلى أهداف التنمية الاجتماعية بما فيها القضاء على الفقر. وتوفّر التعاونيات اليوم أكثر من ١٠٠ مليون وظيفة في العالم، أي أنها تتفوّق فعليًّا على الشركات المتعدّدة الجنسيات[1] بتوفير نسبة ٢٠% أكثر من الوظائف. وبحسب الحلف التعاوني الدولي، تساهم التعاونيات الـ٣٠٠ الأولى في العالم بتوفير كمّية مجمّعة بقيمة ١،١ ترليون دولار أميركي، أي ما يساوي تلك التي يؤمّنها الاقتصاد العاشر الأكبر في العالم. وفي عدد

[1] http://www.ica.coop/coop/index.html

من البلدان، تحولت لتعاونيّات الى أعمالا واسعة وناجحة منها مجموعة "ميغروس"[2] في سويسرا، و"غروبو موندراغون" في إسبانيا، ومصرف "كريدي أغريكول" في فرنسا، والاتحاد الكويتي للجمعيّات التعاونيّة الاستهلاكية[3] في العالم العربي.

كما توفر التعاونيّات قناةً فريدةً لتأمين الخدمات الاجتماعية والسلع الأساسية. وتتولى التعاونيات الزراعية من ٨٠% إلى ٩٩% من إنتاج الحليب في النرويج ونيوزيلندا والولايات المتّحدة. وتدير التعاونيات ٧١% من إنتاج الأسماك في جمهوريّة كوريا، و٤٠% من الإنتاج الزراعي في البرازيل. كما تخدم التعاونيات الريفية لتوليد الكهرباء في بنغلادش ٢٨ مليون شخصًا فيما تمتلك التعاونيات في الولايات المتحدة الأميركية حوالى نصف خطوط توزيع الكهرباء لخدمة أكثر من ٣٧ مليون شخصًا[4].

التعاونيات في العالم العربي

في المنطقة العربية، غالبًا ما تقود الدولة التعاونيات فتكون ضعيفة ويهيمن عليها الذكور. وتندر المعلومات عن التعاونيات وبخاصّة في ظل غياب مظلّة تعاونية إقليميّة[5]. ومن بين الدول العربية، أربع منها فقط تتمتع بتمثيل تعاوني في الحلف التعاوني الدولي وهي الإمارات العربية المتحدة والكويت ومصر والمغرب[6]. وأن القيود التنظيمية والتشريعية التي عفا عليها الزمن تقف عائقًا في طريق التنمية التعاونية في غالبية البلدان العربية، بما فيها الإمارات العربية المتّحدة والأراضي الفلسطينية المحتلّة حيث أصيغت قوانين جديدة حول الرابطات التعاونية وهي اليوم قيد المراجعة.

وفي سبيل إضفاء الطابع الديمقراطي على التعاون بين التعاونيات والارتقاء به، شدّدت منظمة العمل الدولية على التزامها بتعزيز قدرات التعاونيات في السنوات الأخيرة. ففي الأراضي الفلسطينية المحتلّة، قدّمت منظمة العمل الدولية المساعدة الفنّية في صياغة القانون التعاوني الجديد بالارتكاز على التوصية رقم ١٩٣ الصادرة عام ٢٠٠٢ **بشأن** تعزيز التعاونيات والذي هو قيد المراجعة حاليًا في مجلس وزراء السلطة الفلسطينية. ومن شأن هذا التشريع أن يضع نهاية للهيكلية المزدوجة السائدة في تعاونيات الضفة الغربية وقطاع غزّة، حيث تتبع الأولى القانون الأردني في حين تخضع تعاونيات غزّة للقانون المصري. وعملاً بهذا القانون الجديد، ستُشكّل هيئة عامّة لتنظيم التعاونيات تكون بمثابة بنية عامة لخدمات الدعم التعاوني.

وفي جنوب لبنان مدّت منظمةُ العمل الدوليّة التعاونيّات بالمساعدة لتنمية قدراتها وإمكانيّاتها في قطاعات الصناعة الزراعية وتربية النحل وتربية الماشية. ووفرت المنظمة أيضًا تدريبًا للمدرّبين من اجل تعزيز قدرات المرشدين في التعاونيّات بهدف تقديم خدمات الدعم المناسبة للتعاونيات المحليّة. وفي سبيل دعم ملكية واستدامة هذا العمل المحليّتين، رعت منظمة العمل الدولية إقامة منتدًى لتنمية التعاونيات في الجنوب، وقد تمّ تسجيله في وزارة الداخلية في العام ٢٠١٠، وسيعمل وفق استراتيجية محدّدة لتنمية التعاونيات في جنوب لبنان.

كما تشدّد منظمة العمل الدولية على أهمية دعم توفير فرص العمل للمرأة من خلال تنمية قدرات التعاونيات النسائية وبخاصّةٍ في مناطق النزاع بما فيها العراق والأراضي الفلسطينية المحتلّة واليمن. وفي العراق، قادت منظمة العمل الدولية تدريبات تتمحور حول تنمية قدرات المرأة على تنظيم المشاريع وإدارة الأعمال لأكثر من ٢٠٠٠ مستفيدة، بما فيها التعاونيات التي تديرها نساء وذلك كجزء من برنامج منظمة العمل الدولية لتنمية المنطقة المحلية. وفي اليمن، تعمل منظمة العمل بشراكة وثيقة مع وزارة الزراعة والري لتعزيز المشاركة المتزايدة للمنتِجات الريفيّة في التعاونيّات من خلال تنظيم نشاطات لتنمية القدرات تستهدف تعاونيات النساء الريفيات. أما في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، فتعمل منظمة العمل الدولية أيضًا على تعزيز القدرة على تنظيم المشاريع والعمل الحر لدى تعاونيات النساء الريفيات بالتركيز على تنمية المهارات في مجالات الإدارة والتسويق والتفاوض والتخطيط والإدارة المالية.

---

[2] http://m09.migros.ch/en/migros-community/strategy

[3] الاتحاد الكويتي للجمعيّات التعاونيّة الاستهلاكية الذي يشكل أعضاؤه ٦،٥% من الشعب الكويتي وقد تولّى هذا الاتحاد ما يناهز الـ٧٠% من تجارة التجزئة الوطنية في العام ٢٠٠٧. http://www.kuccs.coop/history.php

[4] http://www.un.org/News/Press/docs/2009/dev2784.doc.htm

[5] أسس الاتحاد التعاوني العربي في العام ١٩٨١ وهو يضم عضوية كل من فلسطين والعراق ولبنان.

[6] http://www.ica.coop/members/index.html

عرض لأسباب إقامة ورشة عمل إقليمية حول التعاونيات في العالم العربي

سيعقد المكتب الاقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية ورشة عمل حول دور التعاونيات في العالم العربي في بيروت لبنان وذلك خلال الفترة ٢٣-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وتستهدف هذه الورشة التمثيل الثلاثي والتعاوني من ستّة بلدان عربية تشمل كل من لبنان وسوريا والأردن والعراق واليمن والأراضي الفلسطينية المحتلّة. توفر الورشة فرصة فريدة أمام الشركاء الاجتماعيين والجهات المانحة والاتّحادات التعاونيّة وأعضاء التعاونيات للتباحث في التحرّك التعاوني العربي ضمن سياق التجربة العالمية، ودور التعاونيّات في مجال الارتقاء ببرنامج العمل اللائق في الدول العربيّة. وترمي ورشة العمل هذه إلى تحقيق الأهداف التالية:

i. توفير لمحة عامّة عن تحرّك التعاونيّات في منطقة الدول العربيّة، من خلال تفحّص السياسات التنظيميّة والإطارات التشريعيّة والحاجات والفرص وأبرز التحدّيات وأفضل الممارسات والدروس المستنتجة؛

ii. بثّ الوعي في صفوف الشركاء الاجتماعيين حول التعاونيات في سياق الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد التضامني ودور التعاونيّات وإنجازاتها وأوجه قصورها؛

iii. الاتفاق على الطرق العمليّة من أجل دعم وتعزيز التعاون بين الشركاء الاجتماعيين والتعاونيّات؛

iv. تسجيل أبرز الإنجازات والاحتفاظ بها وتسليط الضوء على أفضل الممارسات وتحليل الدروس المستنبطة وأهم التوصيات وصولاً إلى خطة عمل قائمة على المشاركة لتنمية التعاونيّات في العالم العربي.

وسيُكرَّس اليوم الأوّل للتجربة التعاونية العالميّة وإمكانية مساهمة التعاونيّات في برنامج العمل اللائق ودور التعاونيّات في إطار "الاقتصاد الاجتماعي." وقد عرف المؤتمر الإقليمي لمنظّمة العمل الدولية في جوهانسبرغ لاقتصاد الاجتماعي[٧] على أنه هو "مفهوم يشير إلى المشاريع والمنظمات، وبخاصة التعاونيات وجمعيات النفع المتبادل والرابطات والمؤسسات الخيرية والمشاريع الاجتماعية، التي تتّسم تحديداً بإنتاج السلع والخدمات والمعارف في سعيها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وتعزيز روح التضامن[٨]". وقد بنت منظمة العمل الدوليّة تقليدًا متجذّرًا في قطاع الاقتصاد الاجتماعي وساهمت في تنمية الخبرات في هذا المجال، وقد ترسّخ ذلك في معايير منظمة العمل الدولية ووثائقها بما فيها الميثاق العالمي لفرص العمل (عام ٢٠٠٩) وإعلان منظمة العمل الدولية بشان العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة (عام ٢٠٠٨)، وتوصية المنظمة رقم ١٩٣ حول تعزيز التعاونيّات (عام ٢٠٠٢).

كما سيتم عرض تجربتَيْ تركيا والمغرب في مجال الاقتصاد الاجتماعي، من خلال التشديد على دور الفاعلين في قطاع الاقتصاد الاجتماعي أو ما يعرف "بالقطاع الثالث" في تقليص مكامن الضعف وتعزيز المسؤولية الاجتماعية عبر إنشاء شبكات الأمان وإيجاد فرص عمل لائقة.

وتسلط جلسة بعد الظهر في اليوم الأول الأضواء على قطاع التعاونيّات في الدول العربية، من خلال تقديم منظور ثلاثي الأطراف عن التعاون بين التعاونيات والشركاء الاجتماعيين، حيث سيتم استعراض أهم التعاونيات العربية وأبرز التحدّيات الراهنة والتجارب الناجحة وذلك من أجل البحث حول الدور المحتمل الذي قد تؤدّيه التعاونيات في مجال التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

وفي اليوم الثاني، ستكرس جلسة كاملة لموضوع إطارات السياسات والتشريعات التي ترعى القطاع التعاوني في المنطقة العربية ضمن إطار التوصية رقم ١٩٣ الصادرة عن منظمة العمل الدوليّة. وتلقي هذه الجلسة الضوء على سياسات التنمية التعاونية الوطنية والإقليمية وعلى المحاذير التشريعية وأهم مجالات الإصلاح وصولاً إلى خلق بيئة قانونية وسياسية متمكّنة ومؤاتية للتنمية التعاونية.

كما سيتم عرض أعمال منظمة العمل الدولية في قطاع التعاونيات في الإقليم الفرعي كجزء من جهود التعافي والتنمية الاقتصاديَّيْن المحلّيين من أجل توفير المساعدة الفنّية والماليّة لأصحاب المشاريع المحليين، والتعاونيات والمؤسسات سعيًا إلى تشغيل المشاريع

[7] عقد المؤتمر الإقليمي لمنظمة العمل الدولية عن "الاقتصاد الاجتماعي- استجابة إفريقيا للأزمة العالمية" في جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٩.

[8] http://www.itcilo.org/en/news/responses-to-the-crisis-through-the-social-economy

والتعاونيات وإعادة تشغيلها وتعزيزها. والجدير بالذكر أن تجارب كلّ من لبنان والعراق وفلسطين ستُعرَض كدراسات إفرادية. أمّا الجلسة التالية فستتمحور حول بُعْد التعاونيات الجنساني وتعزيز فرص عمل المرأة إضافة إلى وضع التحدّيات التي تواجهها التعاونيات الريفية النسائية بالتحديد، تحت المجهر لدراستها عن كثب.

أما اليوم الثالث فسيُخَصَّص لوضع خطة عمل قائمة على المشاركة لتعزيز التنمية التعاونية في المنطقة. وسيتم تقسيم المشاركين على طاولتين مستديرتين متوازيتين لمناقشة: أ) إطار السياسات والأنظمة وب) التعاونيات والعمل اللائق. وستُختَتَم ورشة العمل بلمحة عامة عن قطاع التعاونيّات في العالم العربي، بالحصول على توافق الأطراف المعنيّة حول المجالات الرئيسة التي تستحق أولويّة التدخل سعيًا إلى تفعيل دور التعاونيات في تعزيز العمل اللائق في منطقة الدول العربية.

وفي اليوم الرابع سيتم إعداد زيارة ميدانية إلى جنوب لبنان للنظر عن كثب في أعمال منظمة العمل الدولية في قطاع التعاونيات.